

انعكاسات برامج الدعم الأوروبية على الاقتصاديات الوطنية (دراسة حالة
الجزائر)

Implications of European support programs for national
economies (Study of the case of Algeria)

الهام طرافي(*)

Abstract: The aim of this study is to analyze the implications of the European support programs on Competitiveness of the Algerian economy, since the folds of the European-Algerian partnership agreement is based on achieving a free trade zone for industrial products in exchange for sustaining the development of the Algerian economy by improving the competitiveness of its institutions and opening the space to draw foreign investment and help it to integrate positively into the world economy. Despite the diversification of European support programs aimed at structuring the Algerian economy for more than two decades, Algeria's position within the global competitiveness index have known delays year by year for it remained hinged to the hydrocarbon sector and was affected by the shocks it endured, a status that necessitates substantial and effective reforms in all fields.

Keywords: Partnership, Euro-Algerian

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل انعكاسات برامج الدعم الأوروبية على تنافسية الاقتصاد الجزائري كون طيات اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية مبنية على تحقيق منطقة التبادل الحر للمنتجات الصناعية مقابل دعم تطوير الاقتصاد الجزائري بتحسين تنافسية مؤسساته وفتح المجال أمامه لاستقطاب الاستثمار الأجنبي لمساعدته على الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي.

ورغم تنوع برامج الدعم الأوروبية الهادفة إلى هيكلة الاقتصاد الجزائري لأكثر من عقدين من الزمن، عرف موقع الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمية تأخرا سنة بعد سنة لأنه بقي مرتبطا بقطاع المحروقات ومتأثرا بالصدمات التي تواجهها مما يستدعي القيام بإصلاحات جوهرية وفعالة في كل المجالات.

(*) أستاذة مساعدة أ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3

المشرف: أ.د يوسف بومدين، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة الجزائر 3

European Support programs; competitiveness of the Algerian Economy.	الكلمات المفتاحية: شراكة، اتفاق أورو الجزائرية؛ برامج الدعم؛ تنافسية، الاقتصاد الجزائري
---	---

مقدمة:

اتسمت السنوات الأخيرة بتطورات اقتصادية وسياسية هامة على المستوى الإقليمي والدولي مما دفع بالكثير من الدول للتفكير باستراتيجية للتكامل ولمزيد من التعاون والتنسيق فيما بينها والعمل على إقامة تكتلات تقوى على مواجهة التحديات التي تواجه هذه الدول وتمكنها من الاندماج في النظام الدولي ومواكبته.

والجزائر كسائر الدول النامية تحاول إيجاد مكان لها في ظل التحولات الاقتصادية العالمية بحيث قامت بالتوقيع على اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي في سنة 2002، المبني على المحاور السياسية، الأمنية، الاقتصادية والمالية. ويبقى هذا المحور الأخير أهم محور تضمنه الاتفاق ألا وهو إقامة منطقة التبادل الحر في غضون سنة 2017، والعمل على إقامة تعاون بين الطرفين عن طريق برامج الدعم الموجهة لمساعدة الجزائر على هيكلة اقتصادها.

وللوقوف على النتائج المتجسدة لبرامج الدعم الأوروبية ارتأينا طرح الإشكالية المتمثلة فيما مدى مساهمة برامج الدعم الأوروبية في التحسين من تنافسية الاقتصاد الجزائري؟ وتستند الدراسة على الفرضيات التالية:

- كلما كانت هناك إرادة سياسية فعالة كلما أدت برامج الدعم إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني؛

- هناك علاقة طردية بين تعزيز الاستثمار الاجنبي وتقوية تنافسية الاقتصاد الوطني.

أولا- اتفاق الشراكة الأوروبية- الجزائرية:

لقد أدخل الاتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة في علاقته مع الدول المتوسطة بسبب الأهمية الاستراتيجية للمتوسط التي تستند إلى بُعد حضاري عميق وتكتل بشري كبير وموارد طبيعية مهمة أعادت له الاهتمام الدولي. وهذا من خلال تطوير الاتحاد الأوروبي لسياسته

سنة 1989، حيث أصدرت اللجنة الأوروبية في نفس العام وثيقة بعنوان "إعادة توجيه السياسة المتوسطة". وتمثلت هذه السياسة في الشراكة الأورو متوسطية التي تندرج في إطار الموجة الأخيرة من التكتلات الاقتصادية الحالية، والتي تعرف في الأدبيات الحديثة بالإقليمية الجديدة.

ونجد أن مشروع الأورو-متوسطي نتاج لامتزاج العولمة والإقليمية، الذي يمثل تجسد مجموع الصياغات الإقليمية المفروضة من جانب مركز أو أكثر من المراكز الكبرى للعولمة، والتي تهدف إلى تحقيق الاندماج في العولمة وإرساء المصالح المشتركة بين فئات وشرائح اجتماعية مستفيدة من مجريات العولمة.

وبهذا طرح الاتحاد الأوروبي ابتداء من سنة 1995 نوعا "جديدا" من العلاقات مع بلدان البحر الأبيض المتوسط، فيما يعرف بالشراكة الأورو متوسطية في مؤتمر برشلونة الهادف إلى إقامة منطقة تجارية حرة مع بلدان جنوب المتوسط بحلول عام 2010¹، وباعتبار أن الجزائر دولة من دول البحر المتوسط التي شاركت فيه.

إلا أن مسار التفاوض بين الطرفين مقارنة بالدول المتوسطية الأخرى عرف نوعا من التأخير، سببه إصرار الجزائر على تمسكها بمطلب مراعاة الطرف الأوروبي لخصوصية الاقتصاد الجزائري، الذي كان يعرف إصلاحات اقتصادية في تلك الفترة وذلك بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي لحقوق الجمارك من أجل حماية إنتاجها الوطني وأيضا التركيز على تعميم إطار التعاون الاقتصادي الأورو-جزائري ليشمل إضافة إلى مجال المبادلات التجارية المقترحة من الأوروبيين مجالات أخرى إنتاجية، بحيث طالبت الجزائر بدعم أكبر لإصلاحاتها الاقتصادية وذلك بمساعدتها في وضع برنامج لتأهيل قطاعها الصناعي ووضع برنامج خاص لدعم صادراتها خارج المحروقات..... إلخ، فعرفت المفاوضات توقفا في ماي 1997 من قبل الطرف الجزائري وهذا بعد عقد أربع جولات، وفي سنة 2001 استأنفت

¹ لمياء حمروش، الشراكة الأورو-متوسطية السياقات والمسارات، دراسات سياسية. مصر: المعهد المصري

للدراسات، سبتمبر 2017، ص 1

المفاوضات بين الطرفين إلى غاية التوصل إلى المصادقة على اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (بعد 17 جولة من المفاوضات) يوم 19 ديسمبر 2001 ببروكسل، وتم التوقيع عليها بصفة رسمية يوم 22 أبريل 2002 بمدينة فالنسيا²، ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، بحيث جوهر هذه الشراكة يستند على بعدين مهمين ولكن بتركيزين مختلفين³:

- الإلغاء التدريجي لكل التعريفات الجمركية المطبقة من الجزائر على واردتها من السلع الصناعية من الاتحاد الأوروبي مما يوصل إلى إقامة منطقة تبادل حر بعد 12 سنة من سريان الاتفاق، لضمان حماية أفضل لبعض الفروع الصناعية النامية؛

- تقديم مساعدات مالية محدودة للجزائر وذلك لمساعدتها على تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفق برامج دعم مسطرة.

وعلى هذا الأساس تعددت برامج التمويل المدعومة للتعاون المالي الأورو متوسطي المنبثقة في إطار الشراكة الأورو جزائرية، بحيث أخذت شكل مساعدات مالية مقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي، فكان أول برنامج هو برنامج MEDA الذي غطى الفترة الممتدة من 1996 إلى 2006 بميزانية مقدرة ب 502.8 مليون أورو، مروراً بالألية الأوروبية للجوار والشراكة IVEP التي غطت الفترة الممتدة من 2007 إلى 2013 بميزانية مقدرة ب 392 مليون أورو، وأخيراً بالألية الأوروبية للجوار IVE التي سوف تغطي الفترة الممتدة من 2014 إلى 2020 بمبلغ يقدر حوالي 219.3 مليون أورو.

² Hamada Mohamed Taher. Système commerciale multilatéral et intégration économique régionale le cas de l'accord association Algérie-Union Européenne dans (Euro-méditerranéen). Le processus de Barcelone en question, Dar El Hoda, Ain Mlila. Algérie. 2004.P65.

³ المجيد زعباط، الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،

فضلا عن القروض الميسرة المقدمة من طرف بنك الاستثمار الأوروبي (BEI) والهيئة الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة FEMIP. واستعملت هذه الآليات المالية لتمويل برامج الدعم التقنية الأوروبية التي سعت لتكييف الاقتصاد الجزائري مع المستجدات العالمية.

ثانيا- برامج الدعم الأوروبية:

دعم الاتحاد الأوروبي شركاءه في الجوار الجنوبي في إطار الشراكة الأورو متوسطية عبر مجموعة متنوعة من البرامج لتحديث الاقتصاد من أجل نمو مستدام وذلك عبر إطلاق حوار اقتصادي و استشارات استراتيجية وتعبئة المساعدات المالية وتوفير المزيد من فرص العمل ذات جودة أفضل، وذلك بتطوير القطاعات الاقتصادية بغية التنوع من الاقتصاد الجزائري بالتركيز على تطوير قطاع الصناعات التحويلية ليتمكن من مجابهة تداعيات إنشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتكون المؤسسات الصناعية قادرة على التنافس والاندماج في الاقتصاد العالمي.

لذا ارتأينا في هذا العنصر التطرق لأهم برامج الدعم الأوروبية ألا وهي برنامج دعم تنفيذ اتفاق الشراكة P3A وبرنامج الدعم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME.

1- برنامج دعم تنفيذ عقد الشراكة (P3A):

هو برنامج تسييره وزارة التجارة ويمول من طرف الاتحاد الأوروبي وجاء ليدعم نجاح اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. تم إمضاؤه بتاريخ 05 ديسمبر 2007 وتم انطلاقه فعليا سنة 2009 بميزانية مقدرة ب 10 مليون أورو لتغطية المرحلة الأولى من البرنامج التي تمتد من سنة 2009 إلى سنة 2011. ليأتي من بعده مرحلتين متتاليتين P3A2 و P3A3 ليمضي على اتفاقية مرحلة رابعة من هذا البرنامج وقعت في 13 مارس 2017 ببروكسل لتمتد هذه المرحلة حتى 2021.

إن هذا البرنامج موجه لدعم الإدارة العامة وكل الوكالات الداعمة لنجاح اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر وذلك عن طريق نقل المهارات الفنية وتقديم الخبرات

والمساعدات التقنية وأدوات العمل اللازمة للتقريب بين الإدارات وتصبح الإدارة الجزائرية مؤهلة وتعمل وفقا للمعايير الدولية لتحقيق التنمية الشاملة. وما يميز هذا البرنامج أنه يختلف عن برامج التعاون التي تمس قطاع واحد بل هو برنامج موجه لكل الإدارة العامة أي كل الوزارات والمديريات والوكالات التابعة لها.

يسير هذا البرنامج من قبل وحدة تسيير UGP التي تم وضعها من طرف وزارة التجارة، حيث تكون مسؤولة عن التنسيق ومتابعة كل أنشطة التعاون⁴. وكما يعتمد هذا البرنامج في تطبيقه على مجموعة من الأدوات نلخصها فيما يلي:

2- التوأمة المؤسساتية Le jumelage institutionnel :

تعتبر التوأمة المؤسساتية أداة تعاون إدارية متوسطة الأجل، تم إنشائها من قبل المفوضية الأوروبية سنة 1998 تعتبر أداة لمرافقة الدول في السنوات الأولى لانضمامها للاتحاد الأوروبي والدول المشاركة له، وعبر هذه الأداة، يتم تبادل المعلومات من إدارات الإدارة الجزائرية المستفيدة وبين الإدارات الشريكة في الاتحاد الأوروبي، ويمكن لهذه الآلية أن تأخذ عدة عمليات وذلك عن طريق بعثات لاكتساب الخبرة، التدقيق، دورات تدريبية، زيارات دراسية، حيث يتم التبادل من خلال وجود داعم مستشار التوأمة مقيم في الدولة المستفيدة ، يختار من طرف السلطة المستفيدة ويعين من قبل الاتحاد الأوروبي وتسير هذه الأداة من قبل لجنة توجيهية تجمع ممثلين من وحدة تسيير البرنامج⁵. بهذا فإن التوأمة المؤسساتية هي أداة تعاون يحكمها دليل التوأمة مؤطر بموجب عقد لفترة تمتد من 12 إلى 24 شهرا في المدى المتوسط والغرض منها هو تحسين وتحديث المؤسسة المستفيدة من خلال تطوير قدراتها الإدارية بتطبيق مكتسبات الاتحاد الأوروبي.

4- Le P3A, un programme, un appui et des projets qui se concrétisent, www.p3a-algerie.org, consulté le 16 Juin 2017.

⁵ سلمى بشاري، دعم وتطوير قطاع الصناعات التحويلية كآلية ترقية التجارة الخارجية في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، دكتوراه في العلوم التجارية جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، سنة 2017، ص 283

3- أداة المساعدة التقنية وتبادل المعلومات TAIEX:

هي أداة توسعية للمديرية العامة للمفوضية الأوروبية، وقد ظهرت في إطار السياسة الجوارية الأوروبية والتي دخلت حيز التنفيذ في 01 يناير 2007، تستعمل لتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي في مجال تنسيق القانون المشترك لمساعدة الدول المستفيدة بهدف تنفيذ تشريعات الاتحاد الأوروبي وبهذا تعتبر أداة لتعزيز الحوكمة وتقديم الإصلاحات للإدارة العامة، كما تتميز هذه الآلية بالسرعة والمرونة، إذ تساعد الدول المستفيدة على فهم وتنسيق وتنفيذ التشريعات في مختلف المجالات، وتتم المساعدة عن طريق⁶:

- ارسال بعثات خبراء لمدة خمسة أيام ويتشاورون مع 15 إداري على الأكثر.
 - حلقات الدراسة (SEMINAIR) لمدة ثلاثة أيام لـ 80 مشترك كحد أقصى
 - الندوات وورش العمل: خمسة أيام لثلاثة من المدراء
- وكما قد تسمح هذه الأداة في المستقبل بفتح مجالات تعاون جديدة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه.

4- إجراءات محددة ACTION PONCTUELLES :

هذه الآلية وضعت خلال تنفيذ المرحلة الأولى لبرنامج دعم تنفيذ عقد الشراكة (P3A) وتعتبر آلية سريعة، فعالة وموجهة، وهي آلية تستعمل عند طلب المساعدة الفورية لكل المشاكل التي تواجه الإدارة العامة. بحيث أنها عبارة عن إجراءات وظيفية قصيرة أو متوسطة المدى تركز على مشكلة معينة، فتقوم باقتراح الحلول التقنية وذلك بتزويد المنظمة بالأدوات والاستراتيجيات الملائمة التي تسمح بحل المشاكل وتحسين نظم الإدارة وهي التي تساهم في تقديم توصيات لمشروع التوأمة على حسب المشكل المطروح.

⁶ سعيداني مراد (24 مارس، 2017) مقابلة مع المدير المسؤول عن برنامج P3A

5- الدعم لتحسين أنظمة التسيير للمؤسسات العمومية SIGMA:

هي أداة للمساعدة على تقرير أنظمة التسيير العمومي وتقوية قدرات الإدارة العمومية، وهي ممولة من قبل الاتحاد الأوروبي، كما يمكن التدخل عن طريق خبراء أوروبيين في الإصلاحات الإدارية في المجالات المتمثلة في الإطار الاستراتيجي للإصلاحات الإدارية العمومية، تطوير وتنسيق السياسات، تسيير الوظيفة العمومية، التنظيم الجيد للخدمة العمومية وتسيير النفقات العامة، بما في ذلك التدقيق الخارجي⁷.
إن هذه الأداة تدعم الإدارة العامة وهي طويلة الأجل، جاءت لتكمل الآليات الأخرى التي يعمل بها برنامج P3A.

وبهذا فإن برنامج دعم تنفيذ عقد الشراكة P3A له أربع أليات أساسية للعمل جاء على أربعة مراحل، بحيث كل مرحلة تدوم ثلاث سنوات والجدول الموالي يلخص ميزانية ونتائج كل مرحلة حتى سنة 2017.

جدول رقم (1) : حصيلة برنامج دعم تنفيذ عقد الشراكة P3A من سنة 2009-2017

البيان	P3A (1) (2011-2009)	P3A (2) (2014-2012)	P3A(3) (2017-2015)
الميزانية	10 مليون أورو	30 مليون أورو	35 مليون أورو
النتائج	5 عمليات توأمة محققة؛ 38 عملية تقنية منفذة (TAIX)؛ 12 إجراءات محددة منها 8 منفذة	9 عمليات توأمة محققة؛ 45 عملية تقنية منفذة؛ 98 إجراءات محددة منها 59 تم تنفيذها	16 عملية توأمة منها 4 عمليات محققة؛ 48 عملية تقنية منفذة و 12 عملية تقنية في طور الإنجاز؛ 19 إجراءات محددة منها 3 منفذة و 2 في طور التنفيذ و 12 عملية في طور التحضير.

Source : Le P3A Bilan et perspectives, www.P3A-Algerie.org

⁷ Le P3A, un programme, un appui et des projets qui se concrétisent, www.p3a-algerie.org,

يساهم برنامج دعم تنفيذ عقد الشراكة P3A في تأهيل الإدارة العامة الجزائرية لتمكين من وضع استراتيجيات وسياسات فعالة تساهم في تحقيق التطوير و الازدهار لاقتصادها.

ثالثا- برامج الدعم الأوروبية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في إطار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية عمل الاتحاد الأوروبي بالتفاوض مع الجزائر على وضع برامج خاصة تعمل على دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بهدف الارتقاء بها إلى مستوى يمكنها في مواجهة آثار إقامة منطقة التبادل الحر، من منافسة أجنبية وتفكيك التعريفات الجمركية والتأقلم مع متطلبات السوق. لأن هذه الأخيرة تعتبر ركيزة فعالة في الاقتصاد الجزائري خاصة في إطار المناولة الصناعية التي تساعد على تكثيف نسيج المؤسسات المتوسطة والصغيرة؛ وهذا تبنت الجزائر ثلاثة برامج أوروبية لدعمها متمثلة في:

1 - البرنامج الأوروبي لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة DPME :

في إطار اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية، عمل الاتحاد الأوروبي على وضع برنامج خاص يعمل على دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كجزء من برنامج Meda، مبرمج على مدى خمس سنوات ابتداء من أكتوبر 2002 إلى غاية سنة 2007 حيث تم تمديده لسنة 2008 طلبا من وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آنذاك⁸، وبمبلغ تمويلي قدر ب 62.9 مليون أورو. بحيث بلغت حصة المفوضية الأوروبية 57 مليون أورو، 3.4 مليون أورو حصة مساهمة الحكومة الجزائرية، أما ما تبقى من المبلغ والمقدر ب 2.5 مليون أورو هي حصة مساهمة المؤسسات المستفيدة من البرنامج.

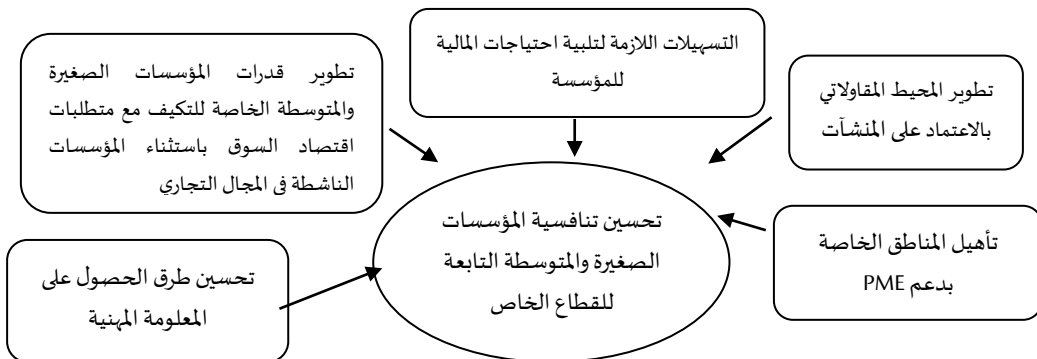
كما انه للاستفادة من هذا البرنامج يجب أن تكون مؤسسة خاصة تنشط في المجال الصناعي أو في مجال الخدمات الصناعية، وأن تكون لها نشاط لمدة ثلاث سنوات على الأقل، مسجلة على الصعيد الجبائي ومنخرطة في صندوق الضمان الاجتماعي خلال الثلاث

⁸ Ministère de la PME et de l'artisanat) **Accord d'association entre l'Algérie et l'Union Européenne** : Ce que vous devez savoir. Octobre 2005

السنوات الأخيرة، ويكون 60% على الأقل من رأسمالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية، ويتراوح عدد عمالها بين 20 و250 عاملا "دائما" وتتميز بوضعية مالية سليمة بحيث تلتزم بدفع مشاركة قدرها 20% من التكلفة الإجمالية للتدخلات المتوقعة لأجل تأهيلها⁹.

وكما يهدف هذا البرنامج أساسا إلى تأهيل ومساعدة 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية من خلال توضيح الرؤى للمسيرين حول الرهانات الجديدة للمنافسة وإكسابهم طرق جديدة في التفكير والتصرف وأساليب إدارية أكثر ديناميكية وأكثر إبداعا ومساعدتهم في انتهاز أحسن الطرق في التسيير، والشكل الموالي يلخص أهم أهداف هذا البرنامج.

الشكل رقم (1): أهداف برنامج EDPME



المصدر: من إعداد الباحثين بعد الإطلاع على اتفاقية EDPME

وفي إطار مسعى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أولى البرنامج اهتماما خاصا لمجموعة من النشاطات يمكن بلورتها في ثلاثة محاور كما هو موضح في الجدول الموالي

⁹ انفال نسيب، دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية (2014-2015) ص 185.

الجدول رقم (2): محاور برنامج EDPME

الدعم المباشر PME	مساعدة المؤسسات و الهيئات المالية التي تدعم المؤسسات	مساعدة هيئات الدعم العمومية المباشرة المرتبطة PME
التشخيص الشامل للمؤسسات متنوع بمخططات التأهيل وعملياتها. صناعة مخططات التمويل، تكوين وتدريب وتنمية الموارد البشرية	مساعدة المؤسسات المالية في تطوير وسائل التمويل الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. انشاء صندوق لضمان القروض من اجل مساعدة المؤسسات في تمويل مخططاتها الاستثمارية	تقوية ودعم جمعيات المهنية وجمعيات أرباب العمل، تحسين معاهد التكوين تطوير الشبكة الوطنية للمعلومات

المصدر: من إعداد الباحثين بعد الإطلاع على إتفاقية EDPME

تقوم وحدة التسيير UGP بتجسيد محاور البرنامج من خلال الخبراء الدائمين (21 خبير جزائري، 4 خبراء أوروبيين) بالإضافة إلى الاستعانة بخبراء ومستشارين للاستفادة من خبراتهم وتوظيفهم بصورة مؤقتة. وكما يمكننا تلخيص نتائج برنامج EDPME في الجدول الموالي، وفق ما تضمنه التقرير النهائي الذي أعد من طرف وحدة تسيير البرنامج.

الجدول رقم (3) : نتائج برنامج EDPME

نتائج الدعم المباشر PME	نتائج حول مساعدة المؤسسات والهيئات المالية التي تدعم المؤسسات	نتائج حول مساعدة هيئات الدعم العمومية المباشرة المرتبطة PME
عدد المؤسسات المنخرطة في البرنامج 730 منها: 45 مؤسسة تراجعت قبل عملية التشخيص؛ 179 مؤسسة توقفت بعد عملية التشخيص 61 مؤسسة رفضت عمليات التأهيل 445 مؤسسة باشرت عملية التأهيل (15% من الهدف المسطر بتمويل قدره 15 مليون أورو ل 896 عملية تأهيل و 477 عملية تشخيص) 250 عملية تكوين 3178	نفذت 191 عملية منها: 20 عملية لدعم وإنشاء البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة 27 عملية وجهت للتأهيل المحاسبي والمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 144 عملية وجهت لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل	116 عملية لتطوير أجهزة الدعم وتحضيرهم لمقاربات جديدة من شأنها ترقية خدماتهم 71 عملية لتكوين وتدعيم قاعدة معلومات كلفت عمليات تحسين وتهيئة محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يقارب 1,53 مليون أورو

المصدر : من إعداد الباحثة بعد الإطلاع على:

Programme d'appui au PME-PMI. Des résultats et une expérience à transmettre
EDPME. Rapport final

إن نتائج هذا البرنامج لم تكن في مستوى الأهداف التي سطرت من أجله، فقد واجهته عدة عراقيل، خاصة وأن القطاع الخاص عامة والصناعي كان فتيا (مرحلة الخصخصة) وتواجهه عدة مشاكل لهذا لم يتجسد فعليا هذا البرنامج على أرض الواقع خاصة من ناحية تحسين تنافسية المؤسسات التي تنشط في القطاع الصناعي التحويلي الخاص من جهة، و من جهة أخرى إن هدف تأهيل 3000 مؤسسة لم يوضع بدراسة موضوعية، حيث لم يتجاوز عدد المؤسسات المعنية بالبرنامج (المؤسسات الصناعية والخدماتية التي تقدم الدعم المباشر للصناعة والتي تشغل على الأقل 20 عاملا دائما 2150

مؤسسة على مقدار فترة سير البرنامج، هذا بغض النظر عن الشروط الأخرى المحددة في إطار الانخراط إلى البرنامج.¹⁰

2- البرنامج الأوروبي لدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية PMEI:

إن التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وضرورة تبني المؤسسات لأعمال إلكترونية في مختلف نشاطاتها لمواكبة تحديات السوق، قررت الحكومة الجزائرية مواصلة تعاونها مع الاتحاد الأوروبي من خلال تطبيق برنامج جديد يمس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر النواة التي تركز عليها الدولة لتنويع اقتصادها، بحيث ركز هذا البرنامج الجديد على تقديم الدعم المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكييف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى جانب دعم النوعية في إنتاجها من خلال إرساء نظام الجودة على مستوى هذه الأخيرة.

وبهذا فإن هذا البرنامج تم بموجب اتفاقية مبرمة بين اللجنة الأوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية آنذاك ووزارة البريد وتكنولوجيات المعلومات والاتصال خلال شهر مارس 2008، مدة البرنامج كانت مبرمجة من مارس 2008 إلى غاية 02 مارس 2012، إلا أنه تم تسجيل تأخر في انطلاق البرنامج حيث انطلق فعليا في ماي 2009 وانتهى في سنة 2014، خصصت له ميزانية 44 مليون أورو حيث ساهم الاتحاد الأوروبي بـ 40 مليون أورو، الحكومة الجزائرية بـ 3 مليون أورو ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة بـ 01 مليون أورو.

وللاستفادة من هذا البرنامج يجب أن تكون المؤسسة خاضعة لقانون خاص وفي حالة نشاط منذ سنتين وتكون هذه المؤسسة تنشط في المجال الصناعي ولديها أكثر من عشرين

¹⁰ ناصر دادى عدون، عبد الرحمن بابنات، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،

الجزائر: دار المحمدي العامة، 2008، ص 170

عاملا ورقم أعمال يفوق 100 مليون دج أو في مجال الخدمات الصناعية وتكون لديها أكثر من خمسة عمال ورأس مالها يفوق 20 مليون دج¹¹.

و يهدف برنامج الدعم الأوروبي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال الى تأهيل 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة صناعية وخدمائية مرتبطة بالمجال الصناعي، ويجب الإشارة هنا أن تسطير تأهيل 500 مؤسسة كان بعد دراسة أجريت تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار حول تقدير استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث كانت عينة الدراسة متمثلة في 500 مؤسسة جزائرية ونتائج هذا الاستبيان أظهرت مدى تأخر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مما يستدعي الاهتمام بتشجيع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من طرف هذه المؤسسات¹²، وذلك نظرا للدور الذي تلعبه في تحسين تنافسيتها وتأهيلها من أجل تمكينها من الحفاظ على حصتها في السوق المحلية وتطويرها على الصعيد الدولي من خلال الاستغلال الجيد لجميع الإمكانيات التي توفرها سياسة انفتاح السوق.

وكما يتركز هذا البرنامج على ثلاثة محاور أساسية يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

¹¹ La délégation de l'Union Européenne (2014) Rapport sur la coopération Union Européenne- Algérie, ed 2014

¹² عريف مراد (مارس، 2017). مقابلة مع مسؤول في الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (4): محاور برنامج PME II

الدعم المباشر PME	دعم الجودة	الدعم المؤسسي
الدعم التقني، اعتماد أساليب التسيير الحديثة، دعم إرساء أنظمة الإبداع واليقظة التكنولوجية	توحيد المقاييس، إصدار الشهادات، الاعتماد والتقييم، توعية مسيري المؤسسات بمتطلبات الجودة ودعم هيئات المطابقة وذلك بـ: دعم هيئات تقييم المطابقة، دعم المعهد الوطني للملكية الصناعية الجزائرية لتنفيذ نظام إدارة الجودة ISO 9001، دعم الهيئات المسؤولة عن الجودة، دعم وزارة الصناعة لتنفيذ إجراءات دعم السياسة الوطنية للجودة والتقييم	دعم الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل مساعدة وزارة الصناعة لإنشاء وتنفيذ المراكز التقنية الصناعية مساعدة وزارة الصناعة لترقية استراتيجية المناولة المساهمة في دعم بيئة الأعمال التشغيلية للمؤسسات المساهمة في دعم النظام الوطني لضمان القروض دعم وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال دعم الجمعيات وهيكل دعم الـ PME

المصدر: من إعداد الباحثين بعد الإطلاع على إتفاقية PME II

ويمكننا تقييم نتائج البرنامج من خلال محاوره كما يلي:

➤ الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بلغ عدد المؤسسات المستفيدة من الدعم المباشر 235 مؤسسة وهذا ما يمثل 47 % إذا ما قارناه مع الهدف المسطر من بينها 140 مؤسسة استفادت من التشخيص وتنفيذ مخطط التأهيل، 86 مؤسسة استفادت من عملية أو أكثر من عمليات التأهيل الخاصة، في حين بلغ عدد المؤسسات المستفيدة من عملية أو أكثر من المرافقة التقنية والتكوين 110 مؤسسة تمت بالشراكة مع ستة جمعيات مهنية متمثلة في كل من الإتحاد الوطني للمتعاملين في الصيدلة، جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات، جمعية منتجي الأجر، البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة، الجمعية الجزائرية لتكنولوجيات الإعلام، ومنندى رؤساء المؤسسات، حيث سمحت الشراكة مع هذه الجمعيات المهنية من تحسيس عدد كبير من المؤسسات التي لم تتبنى بعد مقاربة التأهيل كما عززت من الخدمات المقدمة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث عملت على مرافقة المؤسسات المؤهلة لوضع

أنظمة إدارة تماشى والمعايير الدولية ISO 9001 2008 وكذلك تنظيم عدة عمليات تكوين في مختلف القطاعات الصناعية ومقدمة من طرف خبراء أجانب وكذا تنظيم عدة ملتقيات في إطار هذا البرنامج بهدف نشر الممارسات الجيدة للتأهيل في مؤسسات القطاع.

➤ نتائج دعم الجودة:

عرف الدعم الموجه للهيئات ذات الصلة بتوظيف مقاربة الجودة تقدما ملحوظا خاصة فيما تعلق بالاعتماد وتقييم المطابقة بحيث تم دعم كل من:

- دعم الهيئات الجزائرية للاعتماد من خلال تنفيذ العديد من عمليات المرافقة التقنية والتكوين؛
- استفادت خمسة عشر هيئة تقييم من بينها مخابر وهيئات تفتيش من المرافقة بغرض تمكينها من الحصول على شهادة المطابقة للمعايير الدولية ISO و ISO 17025؛
- دعم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال المقاربة والجودة وذلك بالدعم باستحداث استراتيجيات وطنية جديدة للقياس وتكوين إطارات الوزارة؛
- استفاد المعهد الوطني للتقييس من العديد من عمليات التكوين لصالح المكونين وكذا المرافقة التقنية لدعمه؛
- استفاد الديوان الوطني للقياس من مبلغ 03 ملايين أورو لاقتناء وتشغيل معدات القياسة التي تساعد على التكوين التطبيقي؛
- استفاد المعهد الوطني للملكية الصناعية من العديد من عمليات المرافقة والمساعدة التقنية والتنظيمية.

➤ نتائج الدعم المؤسساتي: تمثلت العمليات التي تم تنفيذها من خلال هذا المحور في :

- تمت سبعة عمليات مختلفة لصالح وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمحور حول تحديد مشاريع الاستثمار في مجال المناولة، إنشاء مرصد للصناعة، أدوات تقييم السياسات العمومية، القطاعات الإنتاجية ضمن السياسة الصناعية الجديدة، تصميم نظام معلومات يتماشى واحتياجات بورصات المناولة والشراكة، استحداث أربع مخابر على مستوى المركز التقني للميكانيك وإعادة تهيئة فرع المركز التقني للميكانيك
- استفادت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عشرة عمليات دعم منها ثمانية عمليات لاستحداث أدلة (دليل) البرنامج الوطني للتأهيل والعمليتين المتبقيتين متعلقة بدراسة الهيكل التنظيمي للوكالة وإمكانية إحداث تغيير فيه وكذا استحداث نظام معلومات خاص بالبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- استفادت الوكالة الوطنية للوساطة والتسوية العقارية من مساعدة تقنية لاستحداث نظام معلومات جغرافي خاص بتهيئة المناطق الصناعية؛
- استفادت وزارة التجارة من دراسة تشخيصية انتهت بإعداد مخطط تأهيل وتكوين لصالح غرف الصناعة والتجارة؛
- تمت خمسة عمليات تأهيل لصالح صناديق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- استفاد منتدى رؤساء المؤسسات من عمليتي دعم تمثلت في تشكيل واستحداث خلية اليقظة القانونية الاقتصادية والإعلامية؛
- استفادت جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات من دراسة تحليلية لفرع نشاط صناعة المشروبات

وهذا فإننا نلاحظ أن برنامج الدعم الأوروبي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات قد حقق نتائج جد مرضية خاصة فيما يتعلق بدعم الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فلا يمكن الحديث عن المنافسة

وتنافسية المؤسسات دون توفير الظروف المناسبة لها لامتلاك شهادات المطابقة للمعايير الدولية وتوفير مناخ ملائم يسهل عملها في المجال التكنولوجي لأنه أصبح الركيزة الأساسية في تطور المؤسسات وازدهارها.

3- برنامج CAP – PME:

قامت السلطات الجزائرية متمثلة في الوزارة الوصية بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأوروبي بإمضاء اتفاق بتاريخ الثاني من فيفري لسنة 2015 حول مذكرة استخدام ما تبقى من أموال الميزانيتين المسخرتين في البرنامجين، من خلال إنشاء هيئة خاصة بتسيير مشروع دعم جديد سمي بمشروع تثمين إنجازات برنامجي الدعم الأوروبي الأول والثاني (CAP – PME) على مدار فترة حددت آن ذاك ب 24 شهرا وبميزانية محددة ب 180 مليون دينار وموجه إلى المؤسسات المستفيدة من البرنامجين السابقين و التي قامت بتنفيذ مخططات التأهيل الخاصة بها، وذلك بهدف تقوية تنافسيتهما لتتمكن من مجابهة منطقة التبادل الحر الأوروبية.

تجدر الإشارة أن نتائج هذا المشروع اقتصرت على مرافقة 79 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وتم تنفيذ 29 عملية تكوين، منها 20 عملية تكوين جماعي لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أربعة عمليات تكوين لصالح هيئات تقييم المطابقة، عمليتي تكوين لصالح إدارات وزارة الصناعة والمناجم، وثلاثة عمليات تكوين لصالح الهيئة الجزائرية للاعتماد، كما تمت مرافقة أربع جمعيات مهنية.

وبهذا يمكننا القول إن معظم عمليات الدعم المنفذة من خلال هذه البرامج سواء الموجهة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو لدعم الإدارة العامة فهي تركز في الأساس على عمليات التكوين، صحيح أن التكوين ضروري ومهم في جميع الميادين، لكن دائما ما يبقى التساؤل المطروح حول نتائجه ومدى الاستفادة منه على أرض الواقع.

رابعا- تنافسية الاقتصاد الجزائري:

لما نتكلم عن إتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي نعلم أن الركيزة الأساسية له هو تحقيق منطقة التبادل الحر للسلع الصناعية وكما نعلم أنها بين طرفين أحدهما متطور اقتصاديا، ماليا وتكنولوجيا، يعتمد في مداخله على التصنيع وبدرجة كبيرة، سوقه متطورة، نسيج مؤسساتي كثيف وتمتاز مؤسساته بالتنافسية العالية من حيث أن منتجاته وخدماته عالية الجودة وبأقل تكاليف، وأساليب إدارته حديثة. أما الطرف الثاني فهو بلد متخلف اقتصاديا يعتمد في مداخله على ربع المحروقات (حوالي 98% من إجمالي الصادرات) مؤسساته الاقتصادية فتية وغير مهيكله تنافسيته منخفضة وأساليب إدارته متخلفة بحيث لم يتمكن من تأمين حاجيات المستهلك داخل السوق المحلية.

وهذا فإن اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية تعني انفتاح الاقتصاد الجزائري واندماجه في الاقتصاد العالمي، فهي تحمل في طياتها العديد من التهديدات بالرغم من المنافع وبرامج الدعم في مجالات متعددة هادفة بتقوية نسيج المؤسسات الصناعية وتعزيز تنافسيته لتمكين من مجابهة منطقة التبادل الحر.

لهذا ارتأينا في هذا المحور معرفة مدى استفادة الجزائر من برامج الدعم المالية والتقنية على أرض الواقع وذلك بقياس تنافسية اقتصادها في السنوات الأخيرة خاصة ونحن في المراحل الأخيرة للتحرير التام للسلع الصناعية.

وعندما نتكلم عن قياس تنافسية دولة بأكملها يتطلب الأخذ بعين الاعتبار بكل المتغيرات التي تعكس تنافسيته بشكل مباشر وغير مباشر، فلا يمكننا الحكم على الأداء التنافسي لأي بلد من خلال مؤشر جزئي واحد، وهذا ما دفع بالعديد من المؤسسات والهيئات الدولية إلى الاهتمام بتطوير مؤشر مركب يقيس كل أبعاد التنافسية على غرار المعهد العربي للتخطيط والمعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD وكذلك المنتدى الاقتصادي العالمي WEF ، بحيث يرى المعهد الدولي للتنمية الإدارية أن تنافسية الدول تتحدد من خلال أربع عوامل أساسية وهي: الأداء الاقتصادي، فعالية الحكومة، فعالية قطاع الأعمال والبنى التحتية، ومن ناحية أخرى ربط المنتدى الاقتصادي العالمي مفهوم التنافسية في بداية

السبعينات القرن الماضي بالتجارة الخارجية وخلال الثمانينات بالسياسة الصناعية أما في التسعينات فارتبطت بالسياسة التكنولوجية للدول وحاليا فإن تنافسية الدول تعني مدى قدرتها على رفع مستويات معيشة مواطنيها، لهذا فهو يرى أن العوامل الأساسية التي تؤثر في الأداء التنافسي الاقتصادي لأي بلد هي: الانفتاح، قوة الحكومة، فعالية المؤسسات المالية وفعالية أسواق العمل.

وهذا فإن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام 1979 يصدر تقريرا سنويا للتنافسية العالمية أين يقوم فيه بتصنيف الدول حسب مؤشر التنافسية العالمي الذي يعتمد على دمج متغيرات الاقتصاد الكلي والجزئي وجوانب بيئة الاعمال في مؤشر واحد يستند على نحو 110 من المتغيرات مندرجة في المحاور الإثني عشر التي تبين مراحل النمو في البلدان وهي مرتبطة فيما بينها. فكل ركيزة تقود إلى تعزيز الركيزة الأخرى وعلى أساس توفر هذه المحاور، تصنف الدول في المراحل الثلاثة المشكلة للنمو الذي ينعكس على المستوى المعيشي للفرد ألا وهي مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية؛ مرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة؛ مرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار.

وهذا سوف نقوم بتحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري استنادا على هذا التقرير من سنة 2014 إلى سنة 2017 من خلال الجدول الموالي مع تبيان ترتيبها بالنسبة للدول العالمية

جدول رقم 5: تطور موقع الجزائر ضمن مؤشر التنافسية ما بين 2014-2017

2017		2016		2015		2014		الجزائر
دولة 140		دولة 138		دولة 140		دولة 144		
ترتيب	معدل	ترتيب	معدل	ترتيب	معدل	ترتيب	معدل	
86	4,07	87	3,98	87	3,97	79	4,08	

Source: World Economic Forum The global competitiveness report: 2014-2017

من خلال المعطيات المستخرجة من تقارير التنافسية العالمية نرى أن الجزائر احتلت مراتب منذ 2014 إلى غاية 2017 أقل ما يقال عنها أنها لا تعكس المستوى المنتظر من

قدراتها، نظرا لإمكانيتها المادية والبشرية الهائلة التي تتوفر عليها بحيث نلاحظ أن أحسن مرتبة تحصلت عليها في سنة 2014 كونها توسطت الدول بمرتبة 79 من أصل 144 دولة عالميا محصاة في التقرير وثانية مغاربيا بعد المغرب والتاسعة عربيا لتراجع في سنة 2017 ب 7 مراتب لتصل إلى المرتبة 86 من أصل 140 دولة والثالثة مغاربيا بعد كل من المغرب وتونس والحادية عشر عربيا بحيث تقدمتها كل من لبنان وتونس.

ومن خلال المعطيات نستنتج أن هناك تشتت عكسي أي كلما تقدمنا في السنوات (2014-2017) كلما ضعفت تنافسية الاقتصاد الجزائري لكون أن هذا الأخير مرتبط بقطاع المحروقات، الذي تأثر في سنة 2014 بتراجع أسعاره في السوق العالمية وهذا ما أدى بتراجع معظم المؤشرات الفرعية للتنافسية التي تركز عليه، على غرار المؤشرات المرتبطة بمحور بنية الاقتصاد الكلي. والجدول الموالي يبين تطور مؤشر المجموعات الثلاثة المكونة لمؤشر التنافسية العالمية في الجزائر.

جدول رقم 6: تطور موقع الجزائر ضمن مكونات مؤشر التنافسية العالمية 2014-2017

2017		2016		2015		2014		السنوات مكونات المؤشر
رتبة	معدل	رتبة	معدل	رتبة	معدل	رتبة	معدل	
82	4.4	88	4.33	82	4.37	65	4.64	المتطلبات الأساسية
102	3.7	110	3.55	117	3.44	125	3.34	محفزات الكفاءة
118	3.1	119	3.12	124	3.02	133	2.91	عوامل الابتكار والتطور

Source: The global competitiveness report: 2014-2017, World Economic Forum

من خلال قراءة الجدول نلاحظ أن الجزائر سجلت تراجعا في مجموعة المتطلبات الأساسية ب 23 رتبة من سنة 2014 إلى 2016 لتعاود التحسن بشكل طفيف ب 6 مراتب لتصل إلى المرتبة 82 من أصل 140 دولة في سنة 2017 وكما نلاحظ ضعف كبير لتنافسية الجزائر في كل من محفزات الكفاءة وعوامل الابتكار والتطور بتموقعها في ذروة الترتيب رغم التحسن

الطفيف لترتيبها بحيث انتقلت بالنسبة لمجموعة محفزات الكفاءة من الرتبة 125 في سنة 2014 إلى الرتبة 102 سنة 2017 متقدمة ب 23 رتبة أما بالنسبة لمجموعة العوامل الابتكار والتطور فهي انتقلت من الرتبة 133 في سنة 2014 إلى المرتبة 118 في سنة 2017 متقدمة ب 15 مرتبة. وبهذا فإن الجزائر حسب هذا التقرير مصنفة في المرحلة الأولى أو بالتحديد في مرحلة الانتقال إلى مرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية، فبالرغم من الإصلاحات التي مست مختلف القطاعات الاقتصادية وبرامج الدعم الأوروبية التي هدفت إلى تأهيل الاقتصاد الجزائري بقي هذا الأخير مرتبط بقطاع المحروقات ولم تتمكن الإستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة من تحقيق تنويع الاقتصاد وتطويره بل انعكست على ضعف أداء القطاع الخاص والعام في الجزائر رغم برامج الدعم الأوروبية التي هدفت إلى تأهيل القطاع الخاص وتكييف القطاع العام مع المستجدات العالمية.

الخلاصة:

من خلال هذه الورقة البحثية رأينا أن برامج الدعم الأوروبية جاءت في إطار الشراكة الأورو متوسطة هادفة إلى دعم اقتصاديات الدول النامية منها الجزائر، لمساعدتها على تأهيل مؤسساتها وتطوير إدارتها وإستراتيجيتها بما يتماشى مع المعايير الدولية لتتمكن من مجابهة منطقة التبادل الحر الأوروبية والاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي، لكن الجزائر بقي اقتصادها حتى يومنا هذا مرتبط بقطاع المحروقات ويمتاز بضعف تنافسيته على كل المستويات، وهذا ما أدى إلى اختلال كفاي الميزان لصالح الضفة الشمالية من البحر المتوسط في إطار الشراكة الأورو متوسطة وهذا راجع لأسباب متعددة نذكر منها:

- غياب المساءلة والشفافية مما أدى إلى انتشار الفساد الذي انعكس على عدم فعالية السياسات والبرامج بحيث احتلت الجزائر في سنة 2017 المرتبة 115 عالميا برصيد 33 نقطة من أصل 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد على حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية؛

- ضعف نسيج القطاع الصناعي التحويلي الذي يعتبر حجر الأساس في هذه الشراكة كونه لا تتعدى مساهمته في الناتج الداخلي الخام 5% حسب التقارير الثلاثية لبنك الجزائر ولم تتعدى صادراته نسبة 1% من إجمالي الصادرات الجزائرية؛
 - ضعف الاستثمار الأجنبي في الجزائر بحيث أنه يمثل 1.4% (901 مشروع) من إجمالي المشاريع الاستثمارية في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2017 على حسب الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار (ANDI) وهذا راجع للعراقيل التي تواجه المستثمر الأجنبي كقاعدة 49-51، البيروقراطية، الرشوة، الفساد، عدم الاستقرار التشريعي..... إلخ؛
 - ضعف النظام التكنولوجي والنظام الاتصال والمعلومات الذي لا يواكب التطورات العالمية، مما انعكس على جودة وتنافسية الخدمات والسلع المقدمة؛
 - ارتفاع نسبة التضخم بنسبة 5.8% في سنة 2017، مما أدى إلى ضعف القدرة الشرائية التي تؤثر على الطلب الفعلي في الجزائر؛
 - ارتفاع مستوى البطالة إلى نسبة 12.3% في سنة 2017 حسب الوكالة الوطنية للإحصاء (ONS) مع تدني كفاءة الموارد البشرية.
- ولقد انعكست هذه الأسباب على ضعف المستوى المعيشي للمواطن بحيث احتلت الجزائر المرتبة 105 في سنة 2017 بالنسبة لمتوسط الدخل الفردي السنوي بدخل مقدر ب 7534 دولار سنويا من أصل 187 دولة على حسب تقرير البنك الدولي. وتمثل نتيجة حاصل لتدني تنافسية الاقتصاد الجزائري لكونه مازال ليومنا هذا يعتمد على قطاع المحروقات.
- وهذا ما يجعل من التنافسية بالنسبة للاقتصاد الجزائري رهانا ليس بالسهولة تحقيقه وليس من اليسير المحافظة عليه، بحيث تتطلب توفير الإرادة السياسية الفعلية للتغيير نحو الأفضل بالقيام بالإصلاحات الفعالة على كل المستويات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية بتعزيز دولة القانون وتجسيد أهداف السياسات الاقتصادية على أرض الواقع، مما يساعد على الاستغلال الأمثل لبرامج الدعم الأوروبية التي تساهم في تأهيل المؤسسات وتقليل الفجوة التكنولوجية بين المؤسسات الجزائرية والأوروبية مساهمة

بذلك في ترقية الاستثمار المحلي الخاص باعتباره عنصر جذب للاستثمار الأجنبي ومعززا للتنافسية وهذا ما يؤكد صحة فرضيتي البحث.

5 - قائمة المراجع:

- 1- انفال نسيب، دور الجوانب المالية والإقتصادية لإتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، (2014-2015).
- 2- سعيداني. مقابلة مع المدير المسؤول عن برنامج P3A. (24 مارس 2017)
- 3- سلمى بشاري، دعم وتطوير قطاع الصناعات التحويلية كآلية ترقية التجارة الخارجية في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، دكتوراه في العلوم التجارية جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية. سنة 2017
- 4- عبد المجيد زعباط، الشراكة الأورو متوسطية و أثرها على الاقتصاد الجزائري. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، سنة 2014
- 5- عريف مراد، مقابلة مع مسؤول في الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مارس 2017.
- 6- لمياء حمروش، الشراكة الأورو متوسطية السياقات والمسرات، دراسات سياسية. مصر: المعهد المصري للدراسات، سبتمبر 2017.
- 7- ناصردادي عدون، عبد الرحمن بابنات، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الجزائر: دار المحمدي العامة 2008.

باللغة الأجنبية

1- Ministère de la PME et de l'artisanat, **Accord d'association entre l'Algérie et l'Union Européenne: Ce que vous devez savoir**, Octobre 2005.

2-Hamada Mohamed Taher. **Système commerciale multilatéral et intégration économique régionale le cas de l'accord association Algérie-Union Européenne dans (Euro-méditerranéen). Le processus de Barcelone en question**, Dar El Hoda, Ain Mlila. Algérie 2004.

3- **World Economic Forum**, The global competitiveness report 2014-2015, 2015-2016, 2016-2017.

4. la délégation de l'Union Européenne: **Rapport sur la coopération Union Européenne- Algérie**, éditions 2014.